

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1995/12
31 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثالثة

١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة عامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، مع التركيز على المسائل الشاملة لعدة قطاعات والعناصر الحاسمة للاستدامة

التجارة والبيئة والتنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١ - ٢	مقدمة
٢	٣ - ١٩	أولا - التقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل
٢	٣ - ١٣	ألف - المنظمات الدولية
٥	١٤ - ١٩	باء - الشفافية وإشراك الجمهور والخبراء
٧	٢٠ - ٩٧	ثانيا - نظرة عامة
٧	٢١ - ٣٦	ألف - التدابير المتعلقة بالمنتجات، والوصول الى الأسواق
١١	٣٧ - ٥٠	باء - معايير العمليات والقدرة التنافسية
١٤	٥١ - ٦٠	جيم - استيعاب التكاليف البيئية داخليا والتجارة
١٦	٦١ - ٦٩	دال - الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والسياسة التجارية
١٨	٧٠ - ٨٣	هاء - العوامل البيئية بوصفها فرصا تجارية
٢١	٨٤ - ٩٧	واو - السياسات التجارية والبيئة
٢٤	٩٨ - ١٠١	ثالثا - بناء القدرات
٢٥	١٠٢ - ١١١	رابعا - الاستنتاجات والتوصيات
٢٥	١٠٢ - ١١٠	ألف - الاستنتاجات
٢٧	١١١	باء - التوصيات

مقدمة

١ - يوضح هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المتصلة بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة المحددة في الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما المجال البرنامجي ألف (النهوض بالتنمية المستدامة من خلال التجارة) والمجال البرنامجي باء (جعل العلاقة بين التجارة والبيئة علاقة متداعمة)^(١)، وذلك منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وهو يشير بصفة خاصة الى المناقشة ذات الصلة التي أجرتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية^(٢). وقد أعدت التقرير أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بحكم اضطراره بإدارة المهام المتعلقة بمسائل التنمية المستدامة والتجارة، وفقا للترتيبات التي وافقت عليها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، المشتركة بين الوكالات، في دورتها الرابعة. ويأتي التقرير ثمرة للتشاور وتبادل المعلومات فيما بين مراكز التنسيق المحددة في وكالات الأمم المتحدة، ومع المسؤولين الحكوميين عدد من الأفراد الآخرين. ويعتمد التقرير الى حد كبير على الأعمال المضطلع بها في منظمة التجارة العالمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي مواقع أخرى. كما يمثل استكمالاً للتقارير المقدمة من أمانات الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التجارة العالمية بشأن أنشطتها.

٢ - وبهدف مساعدة لجنة التنمية المستدامة على كفالة التنسيق والتعاون الملائمين فيما بين المحافل الدولية ذات الصلة، يستعرض الفرع الأول أدناه بعضاً من المسائل المؤسسية، مع إيلاء اهتمام خاص للتقدم المحرز في عدة محافل دولية منذ الدورة الثانية للجنة والتعاون القائم بين أمانات المنظمات المناظرة. ويشير أيضاً الى الشفافية وإشراك الجمهور والخبراء. وفي الفرع الثاني يورد التقرير نظرة عامة على الصلات الرئيسية بين التجارة والسياسات البيئية، محدداً في كل حالة المسائل الرئيسية حسبما تولدت عن جدول أعمال القرن ٢١ والمناقشة التي أجرتها اللجنة خلال دورتها الثانية. كما يبين التقرير المسائل الرئيسية، المفاهيمية منها والتجريبية، التي ينطوي عليها ذلك وكيفية تناول هذه المسائل في المحافل المختلفة. وفي الختام، يشير كل فرع عدداً من مسائل بالسياسات التي قد ترغب اللجنة في تناولها. وينصب الفرع الثالث على بناء القدرات. ويرد الموجز والتوصيات في الفرع الرابع.

أولاً - التقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل

ألف - المنظمات الدولية

٣ - منذ عقد الدورة الثانية للجنة، استمر إحراز التقدم بالمحافل الدولية، وبوجه خاص في منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في تنفيذ برامج العمل المعنية بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة. وقد كفل إنشاء لجنة التجارة والبيئة، التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية، التابع للأونكتاد، المزيد من قوة الدفع لهذا العمل.

ورداً على طلب قدمته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية، شارك الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في استضافة اجتماع غير رسمي رفيع المستوى معني بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة.

٤ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وعقب اتخاذ المقرر المتعلق بالتجارة والبيئة في ختام مفاوضات دورة أوروغواي في مراكش أنشئت لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وهذه اللجنة ستحدد العلاقة بين التدابير التجارية والتدابير البيئية من أجل النهوض بالتنمية المستدامة، وستعد توصيات ملائمة بشأن مدى احتياج أحكام نظام التجارة المتعددة الأطراف إلى أية تعديلات تكون متسقة مع طبيعة النظام المنفتحة المنصفة وغير التمييزية. كما ستقدم اللجنة، التي أنشئت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وعقدت أول اجتماع لها في شباط/فبراير ١٩٩٥، توصيات إلى الاجتماع الأول للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٦، وهو من نوع الاجتماعات التي تعقد كل عامين. وقد أحرز تقدم بالفعل في اللجنة الفرعية للتجارة والبيئة المنبثقة عن اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية، التي جرت أعمالها طوال كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٤.

٥ - وأنشأ مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية، لكي يقوم، في إطار النهوض بالتنمية المستدامة، باستعراض الصلات القائمة بين التجارة والبيئة والتنمية وما يرتبط بها من سياسات، مع إيلاء اهتمام خاص للمشاكل والظروف الخاصة المحيطة بالبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً. وبدأ الفريق العامل مداولاته في نهاية عام ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك، أجرى المجلس، خلال الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين (أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٤) مداولات بشأن تأثير السياسات المتصلة بالبيئة على القدرة التنافسية التصديرية وإمكانية الوصول إلى الأسواق. كما واصل الأونكتاد تحليله للسياسات المتعلقة بالتجارة والبيئة والتنمية. وأعمالها النظرية التجريبية تشرك فيها معاهد البحوث بالبلدان النامية ويسهم في إيضاح شواغل البلدان النامية في إطار الحوار العالمي بشأن التجارة والبيئة^(٣).

٦ - كما تدرس المسائل المتصلة بالتجارة والبيئة أمام اللجنة الدائمة للسلع الأساسية التابعة للأونكتاد. فقد ناقشت اللجنة في دورتها الثالثة، وفقاً لبرنامج عمل واسع النطاق، طرق تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية التي تتمتع بميزات بيئية. وسوف تدرس اللجنة خلال دورتها الرابعة، الطريقة التي بفضلها يمكن لأسعار المنتجات الطبيعية وأسعار المنتجات التركيبية المنافسة لها أن تعكس التكاليف البيئية.

٧ - وقد واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحليله للجوانب القانونية والعلمية والاقتصادية التي تنطوي عليها الصلات التجارية والبيئية. وتناول البرنامج بالتحليل عدة اتفاقات بيئية دولية وعلاقتها بالقواعد التجارية، ثم العلاقة بين تقييم المخاطر البيئية والسياسة العامة للتجارة، ودور البرهان العلمي في المسائل التجارية والبيئية، والمواءمة بين إجراءات التقييم ويعقد البرنامج سلسلة من الاجتماعات التقنية تعنى بمسائل التجارة والبيئة، وتغطي عدة أمور، منها الاستعراضات البيئية للسياسة العامة للتجارة، وأنظمة تفادي المنازعات، والاتفاقات البيئية الدولية وسياسات التجارة، والمكافئ المعياري فيما يتعلق بوضع العلامات بالوسم الايكولوجي. وبالإضافة إلى حلقة عمل تدريبية تقنية مشتركة بين البرنامج والأونكتاد عقدت في

نيروبي بشأن التجارة والبيئة للبلدان الأفريقية، يعتزم البرنامج عقد سلسلة من حلقات العمل الإقليمية لزيادة الوعي البيئي وتنسيق السياسات العامة مع السياسة العامة للتجارة.

٨ - وتتابع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) مسائل التجارة والبيئة والتنمية المستدامة في سياق العمل داخل أفرقتها الحكومية الدولية. وإقراراً بانعدام بيانات موثوقة يمكن على أساسها اتخاذ قرارات محددة بشأن السياسة البيئية فيما يتعلق بالسلع الأساسية الزراعية، شجعت اللجنة المعنية بمشاكل السلع الأساسية، في اجتماعها التاسع والخمسين المعقود عام ١٩٩٣، تلك الأفرقة على أن تقوم، إن لم تكن قد فعلت، باستهلال العمل بشأن تدابير السياسة العامة التجارية المتصلة بالبيئة وذات الصلة بالسلع الأساسية الزراعية التي تتناولها الأفرقة مع تقييم تأثيرها على تدفقات التجارة. كما شجعت الأفرقة على دراسة كل سلعة أساسية على حدة، بما في ذلك إجراء استعراض بيئي تقني وتقييم اقتصادي لتكاليف الضرر البيئي، فيما يتعلق بآثار السياسات البيئية وسياسات التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وفيما يتعلق بالدعم الوطني والدولي اللازم للبلدان التي تنتهج مثل هذه السياسات^(٤).

٩ - ولدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي برنامج عمل متعدد الأبعاد في مجال التجارة والبيئة، تنسقه دورتها المشتركة لخبراء التجارة والتنمية. والغاية من ذلك تعزيز تكامل أوفى لعملية إدماج رسم السياسات التجارية والبيئية في العواصم الوطنية؛ وسد الفجوات القائمة في مجالي التفاهم والاتصال بين التجارة والمجتمعات البيئية؛ وتوفير التحليلات والمنظورات دعماً للأعمال التي تنفذها في هذا الشأن منظمات دولية أخرى. وقد صدرت في حزيران/يونيه ١٩٩٣ مجموعة من أربعة مبادئ توجيهية إجرائية تغطي مسائل الشفافية والتشاور والاستعراض البيئي والتجاري والتعاون الدولي وفرض المنازعات وسوف يقدم إلى اجتماع المجلس الوزاري للمنظمة في أواخر أيار/مايو ١٩٩٥ تقرير عن ردود البلدان الأعضاء في المنظمة على المبادئ التوجيهية، وعن نتائج برنامج عمل الدورة المشتركة عموماً.

١٠ - وأكدت اللجنة، في دورتها الثانية، الحاجة إلى التعاون والتكامل الوثيق في إطار عمل مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات)/منظمة التجارة العالمية، والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإلى تقديم إسهام ملائم من منظمات أخرى معنية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومنذ الدورة الثانية للجنة، والت أمانات المنظمات المختلفة تعزيز التعاون وتنسيق العمل فيما بينها. فعلى سبيل المثال، بدأ الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ برنامج عملهما المشترك بشأن ١٠ مسائل متعلقة بالصلة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة^(٥).

١١ - وبناء على طلب قدمته اللجنة خلال دورتها الثانية، شارك الأونكتاد مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استضافة اجتماع غير رسمي رفيع المستوى بشأن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة (٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، جنيف)، عقد في إطار المتابعة لاجتماع مماثل عقد في شباط/فبراير ١٩٩٤. وقد يسر

الاجتماع إجراء حوار بشأن السياسات المتعلقة بالصلة المعقدة بين تحرير التجارة الدولية وإدارة البيئة والتنمية المستدامة. وقد قدم تقرير عن الاجتماع الى لجنة التنمية المستدامة.

١٢ - كما أتاح الاجتماع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فرصة لتقييم طرائق التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات المختلفة، ولتحديد الفرص المتاحة لموالة تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات المعنية بالتجارة والبيئة والتنمية المستدامة. وفي الاجتماع، ساد شعور بأن العمل الذي أنجزه الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كان تكملة لما أنجزته منظمة التجارة العالمية. ولفت كثير من المشتركين في الاجتماع الانتباه الى التعاون الفعال القائم بين أمانات مجموعة الغات/منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد، التي استطاعت تجنب الازدواجية وتقديم اسهامات مهمة تتفق مع ولايات وخبرة كل منها. واقترح البعض مواصلة العمل بمثل هذه الترتيبات على مستوى الأمانات بطريقة غير رسمية، خاصة وأن الحاجة تستلزم القيام بمزيد من العمل التحليلي والنظري المتعلق بالصلات القائمة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بتحليل السياسات، شجع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على إجراء المزيد من التحليل المفاهيمي والتجريبي في المجالات المتصلة بمناقشة مسألتي التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية ومحافل أخرى.

١٣ - وقد جرى دعم التنسيق والتعاون الوثيقين بين المنظمات الحكومية الدولية، وذلك بمنح منظمات أخرى مركز المراقب لدى بعض الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة. فمثلا، منحت منظمة التجارة العالمية مركز المراقب في لجنة التجارة والبيئة التابعة لها الى لجنة التنمية المستدامة، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والفاو، وصندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة. كما، تشترك أمانات لجنة التنمية المستدامة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، والفاو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمات حكومية دولية أخرى اشتراكا نشطا في أعمال الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية التابع للأونكتاد.

باء - الشفافية وإشراك الجمهور والخبراء

١٤ - سلطت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثانية، الضوء على أهمية تحقيق الشفافية والانفتاح وإشراك الجمهور والخبراء إشراكا فعالا في الأعمال المتصلة بالتجارة والبيئة، بما في ذلك ما أنجزته منظمة التجارة العالمية والبرنامج الإنمائي والأونكتاد والمتصلة بعمليات تسوية المنازعات.

١٥ - وظلت المنظمات غير الحكومية تبدي اهتماما شديدا بالروابط القائمة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة. وقدمت مساهمات هامة في مجالات مثل توعية وثقيف الجماهير وتحقيق التوافق في الآراء. وساعد عدد كبير من حلقات العمل والحلقات الدراسية والمنشورات على زيادة فهم العديد من المسائل^(١).

ويوجد أيضا عدد متزايد من المشاريع البحثية الدولية بشأن الروابط بين التجارة والبيئة والتنمية، وتشترك في هذه المشاريع معاهد بحوث في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية^(٧). ومن الأمثلة الجديرة بالذكر مجموعة مبادئ التجارة والتنمية المستدامة التي أعدها فريق من الخبراء الدوليين بتنسيق من المعهد الدولي للتنمية المستدامة، وصادق عليها المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

١٦ - واتخذت بعض الخطوات لزيادة التفاعل بين المنظمات الحكومية الدولية والمجموعات الرئيسية. وبالتزامن مع بداية مرحلة جديدة من العمل المتعلق بالتجارة والبيئة في مجموعة "غات" منظمة التجارة الدولية، استضافت أمانة مجموعة "غات" ندوة عامة عن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة (جنيف، ١١-١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤). واشترك في هذه الندوة زهاء ٣٠٠ شخص. وكان الهدفان الرئيسيان لهذه الندوة توفير معلومات عن العمل الجاري في مجموعة "غات" لمنظمة التجارة الدولية بشأن التجارة والبيئة، وتنظيم لقاء للخبراء المرموقين في هذا الميدان ليتناولوا بالدراسة والمناقشة الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسات التجارية في حماية البيئة وحفظها وفي تعجيل خطى التنمية المستدامة^(٨). وعملا بالمادة الخامسة من اتفاق منظمة التجارة العالمية، تجري مشاورات فيما بين أعضاء المنظمة حول العلاقات المناسبة مع المنظمات غير الحكومية. وعقدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في السنوات الأربع الماضية مشاورات غير رسمية مع ممثلي المجموعات البيئية والصناعية حول مسائل التجارة والبيئة.

١٧ - وتعترف الأمم المتحدة، ومن ضمنها أمانتا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بأهمية العمل الوثيق مع المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، ومع القطاع الخاص. وفيما يتعلق بهذا الأخير، سيصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٩٥ ورقة معلومات أساسية عن دور القطاع الخاص في مسائل التجارة والبيئة. ويشترك عدد من المنظمات غير الحكومية الآن في الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وفي أيار/مايو ١٩٩٤ استضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماع مائدة مستديرة لنحو ٢٣ منظمة غير حكومية من أمريكا الجنوبية والوسطى والشمالية ومنطقة البحر الكاريبي للبحث في الروابط القائمة بين التجارة والتنمية المستدامة.

١٨ - وأولي اهتمام أيضا للشفافية في إطار آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة الدولية التي يمكن أن يطلب إليها تسوية المنازعات عندما تكون متعلقة بمسائل تجارية. وقد تطلب الأطراف المتعاقدة المشورة والوساطة، أو إنشاء فريق لحل المنازعات إذا أخفقت في ذلك المشورة والوساطة. وتعطي منظمة التجارة الدولية كل فريق فرصة لالتماس المعلومات والمشورة التقنية من الشخصيات أو الهيئات المختصة. ويمكن أن تلتزم هذه الأفرقة أيضا آراء الخبراء. وينطبق هذا على الخبراء في ميدان البيئة في حالة نشوء نزاع بشأن تدابير بيئية متصلة بالتجارة. وفيما يتعلق بالمواضيع العلمية أو غيرها من المواضيع التقنية، يمكن أن يطلب هذا الفريق تقريراً استشارياً كتابياً من فريق خبراء يكلف بالمراجعة.

١٩ - واقترح المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومؤتمر طوكيو للعمل البيئي العالمي، دعوة منظمات غير حكومية، انشاء فريق من الخبراء من دوائر التجارة والبيئة والتنمية، وقطاع رجال الأعمال، وأمانات المنظمات الدولية المعنية بمسائل التجارة والبيئة والتنمية المستدامة.

ثانيا - نظرة عامة

٢٠ - مع ازدياد التدامج في الاقتصاد العالمي، قد ينجم عن السياسات المحلية، بما فيها السياسات البيئية، عواقب متزايدة على التجارة الدولية، وفيما يتعلق بمعايير المنتجات وأنظمتها، سعت الحكومات أثناء مفاوضات جولة أوروغواي الى تحقيق توازن بين حقوق البلدان في إقرار مستوى مناسب من الحماية البيئية وضرورة اجتناب الآثار الضارة بالتجارة بدون داع. تنظر لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة الدولية، في إطار برنامج عملها، في بعض الشروط التي يلزم استيفاؤها للأغراض البيئية، وتصل بالمنتجات - بما في ذلك التغليف والوسم وإعادة التدوير - التي قد لا تكون قواعد منظمة التجارة الدولية مناسبة تماما لها. وقد تركز قدر من الاهتمام على آثار السياسات البيئية على القدرة التنافسية. ويبدو أن تركيز الاهتمام على معايير العمليات الانتاجية المعروفة أيضا بأساليب العمليات والانتاج أخذ يتحول من مسائل على غرار "الإغراق الأيكولوجي" و "مراتع التلوث" الى البحث عن تدابير إيجابية تستهدف دعم البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية في مبادراتها الرامية الى تعزيز الحماية البيئية. ويمكن، الى جانب التدابير الخاصة بالمنتجات والعمليات الانتاجية، تنفيذ سياسات بيئية أخرى تستهدف معالجة أوجه قصور السياسات أو الأسواق وترمي الى استيعاب الجوانب البيئية الخارجية. وفيما يتعلق بالمشاكل البيئية العالمية، انصب جل المناقشة على استخدام التدابير التجارية في اطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وعلاقتها بقواعد منظمة التجارة الدولية - ولاسيما عندما تطبق هذه التدابير على غير الأطراف - وعلى استخدام التدابير من طرف واحد، في حالة غياب مثل هذه الاتفاقات. وأخيرا، قد تتيح العوامل البيئية أيضا فرصا للتجارة في السلع والخدمات البيئية والمنتجات "الملائمة للبيئة". وتنطوي الآثار البيئية للسياسات التجارية على عدد من المسائل. وزيادة تحرير التجارة شرط ضروري ولكن غير كاف للتنمية المستدامة. وقد يكون لتحرير التجارة آثار بيئية إيجابية وأخرى سلبية. وعندما يتوقع أن يكون لتحرير التجارة آثار بيئية سلبية، يلزم عندئذ أن يكون هذا التحرير مصحوبا بسياسات عامة. وترد مناقشة هذه المسائل أدناه.

ألف - التدابير المتعلقة بالمنتجات، والوصول الى الأسواق

١ - المسائل المطروحة

٢١ - من الواضح أن التدابير البيئية المتصلة بالمنتجات، التي تعالج آثار الجوانب الخارجية للاستهلاك على بيئة البلد المستورد بتحديد خصائص المنتجات، إنما تقع في نطاق اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالحوافز التقنية للتجارة. ويسمح هذا الاتفاق للبلدان بإقرار مستوى "مناسب" من الحماية البيئية ولكنة

يقضي بإبناذ التدابير وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية، بما فيها المعاملة الوطنية وعدم التمييز. ومن أحكام هذا الاتفاق الأخرى الشفافية والمساعدة التقنية.

٢٢ - وعلى الرغم من أن قواعد التجارة الدولية راسخة نسبيا فيما يتعلق بالمعايير والأنظمة التقنية المتعلقة بخصائص المنتجات، فقد نشأت سياسات قد لا تكون قواعد منظمة التجارة مناسبة تماما لها - - مثل الوسم الأيكولوجي، وبعض شروط التغليف، والتدابير الرامية الى تشجيع إعادة التدوير. ومنظمة التجارة الدولية ملمة في مجال التغليف، بالتدابير التي تنص على أنواع التغليف التي يمكن (أو لا يمكن) استعمالها في سوق معينة، ولكنها أقل إماما بالتدابير التي تقضي باسترداد مواد التغليف أو إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها أو التخلص منها بعد أن تؤدي غرضها الأصلي.

٢٣ - ومع أن هذه السياسات موجهة بصورة رئيسية نحو أهداف بيئية، يخشى البعض أن تكون لها في بعض الأحيان آثار غير مقصودة على التجارة. ومن المهم تحليل الآثار المحتملة لهذه السياسات على البلدان النامية. وعندما يحتمل أن تكون هناك آثار سلبية على التجارة، ينبغي النظر فيما إذا كانت زيادة الشفافية وتعزيز التعاون الدولي أمرا ممكنا، وفيما إذا كان من الممكن توسيع نطاق القواعد المماثلة لقواعد الاتفاق المتعلق بالحواجر التقنية للتجارة لتشمل تلك السياسات.

٢ - المسائل المفاهيمية والتجريبية

٢٤ - رغم أن من المسلم به أن السياسات الخاصة بالمنتجات يمكن أن تؤدي الى تكبد المنتجين الأجانب تكاليف تتعلق بالتكيف، لا توجد معلومات منظمة عن مدى تأثير هذه التدابير على التجارة أو عن أثرها على البلدان النامية. وتشير بعض الأدلة الى أنه، وإن كانت الشروط البيئية الإلزامية الخاصة بالمنتجات لا تزال نادرة نسبيا في معظم القطاعات، فقد تكون آثار هذه الشروط على التجارة كبيرة في قطاعات معينة، ولاسيما لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. ويلزم إجراء مزيد من التحليل لتقدير آثار شروط التغليف وسياسات إعادة التدوير بغية اجتناب ما لا داعي له من الآثار الضارة بالتجارة.

٢٥ - ويسود بعض القلق من أن تخلق آثار انتشار برامج الوسم الأيكولوجي بعض المشاكل للمنتجين الأجانب، إذ يتعين عليهم الحصول على معلومات والتكيف مع شروط البرامج المختلفة إذا أرادوا تقديم طلب من أجل علامات الوسم البيئية. وأصبحت البلدان النامية أكثر تعرضا لآثار الوسم الأيكولوجي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لأن بعض الفئات الجديدة من المنتجات التي يتم اختيارها للوسم الأيكولوجي يدخل في عداد المنتجات ذات الأهمية التصديرية لديها. يضاف الى ذلك أنه كثيرا ما تشير المعايير، في حالة هذه الفئات من المنتجات، الى مواد وعمليات إنتاجية قد يتعذر على المنتجين الأجانب الامتثال لها. وقد تكون المعايير المستندة الى الأوضاع البيئية في البلد المستورد غير ملائمة بيئيا نظرا للأوضاع المحلية في بلد الانتاج. ولا بد من اجتناب التمييز والآثار الضارة بالتجارة. ولا بد أيضا من الاضطلاع بمزيد من الأعمال المتعلقة بالمفاهيم كمفهوم الاعتراف المتبادل وأوجه التكافؤ.

٣ - الأعمال الجارية في المنظمات الدولية

٢٦ - تتعاون منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية منذ عام ١٩٦٢ في برنامج مشترك لمعايير الأغذية، والجهاز الأساسي لهذا البرنامج هو لجنة دستور الأغذية. وينص اتفاق جولة أوروغواي المتعلق بتطبيق الإجراءات الرامية إلى حماية صحة الإنسان وصحة النبات على أن معايير دستور الأغذية ومبادئه التوجيهية وتوصياته تمثل التوافق الدولي اللازم في الآراء لحماية صحة الإنسان فيما يتعلق بسلامة الأغذية. وبالتالي، فإن معايير دستور الأغذية ومبادئه التوجيهية وتوصياته ستصبح حالياً أساس الشروط الوطنية فيما يتعلق بالتجارة الدولية في الأغذية^(٩).

٢٧ - وتعكف لجنة التجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة الدولية على دراسة أمور شتى من بينها أثر التدابير البيئية على فرص الوصول إلى الأسواق، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. وقد بدأت المداولات المتعلقة بهذا الشأن اللجنة الفرعية للتجارة والبيئة المنبثقة عن اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة الدولية. وبحث مجلس التجارة والتنمية أثر السياسات المتصلة بالبيئة على القدرة التنافسية التصديرية وعلى فرص الوصول إلى الأسواق^(١٠).

٢٨ - ويتناول الفريق العامل المعني بالتجارة والبيئة والتنمية التابع للأونكتاد، حالياً، بشأن موضوع الموسم الإيكولوجي^(١١)، وسيقوم أيضاً، وفقاً لاختصاصاته، بتحديد وتحليل المستجد من أدوات السياسة البيئية ذات الأثر التجاري، واضعاً في الاعتبار ضرورة التعاون الدولي لضمان الشفافية والترابط في عملية كفالة التعاضد بين السياسة البيئية والسياسة التجارية. وسيبحث الفريق العامل في دورته الثانية، التي ستعقد في الفترة من ٦ إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الجوانب التجارية والبيئية والإنمائية لإنشاء وتنفيذ مخططات للموسم الإيكولوجي. وقد نظمت أمانة الأونكتاد، في إطار مشروع للتعاون التقني ممول من المركز الدولي لتنسيق إنفاذ البيانات، حلقة عمل بشأن الموسم الإيكولوجي والتجارة الدولية (جنيف، ٢٨-٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤).

٢٩ - وتولى الفريق العامل المعني بالتدابير البيئية والتجارة الدولية التابع لمجموعة "غات" توضيح الآثار التجارية للموسم والتغليف في المجال الإيكولوجي، وعلى استبانة ما إذا كان يحتمل أن تختلف هذه الآثار عن آثار المعايير والأنظمة التقنية المألوفة بقدر أكبر لدى الأطراف المتعاقدة في مجموعة "غات" من خلال الاتفاق المتعلق بالحوافز التقنية أمام التجارة.

٣٠ - وتضطلع عدة منظمات دولية أخرى حالياً بأعمال تتعلق بالموسم الإيكولوجي. وقد انصب التركيز في مناقشات الدورة المشتركة التي عقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن موضوع التجارة والبيئة، على مسائل مثل إدارة الدورة العمرية، وأساليب العمليات والإنتاج. ونظرت حلقة العمل التي عقدتها هذه المنظمة بشأن إدارة الدورة العمرية والتجارة (تموز/يوليه ١٩٩٣) في الآثار التجارية لمبادرات هذه المنظمة المتعلقة بالتغليف والموسم في المجال الإيكولوجي وإعادة التدوير، ونظمت هذه المنظمة أيضاً،

بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ومجلس الوسم الإيكولوجي في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية حلقة عمل عن الوسم الإيكولوجي والتجارة (٦-٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤).

٣١ - ويركز عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلق بالوسم الإيكولوجي على مسألتين: الاعتراف المتبادل والتكافؤ فيما يتعلق بالمعايير البيئية الدولية القائمة، وعلى إعداد سياسات وبحوث تتصل باختيار المعايير والفعالية البيئية لنظم الوسم الإيكولوجي. ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون مع الأونكتاد في دراسة ما يتصل بالتجارة من المسائل المتعلقة بالوسم الإيكولوجي.

٣٢ - وتقوم المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس حالياً، وعلى وجه التحديد لجنتها التقنية ٢٠٧، بإعداد ثلاثة معايير دولية تتعلق بالوسم البيئي. وستألف هذه المعايير من مبادئ توجيهية تستهدف كفالة مصداقية الوسم البيئي وخلوه من التمييز.

٣٣ - وعلى مستوى القطاعات الفرعية الصناعية، تدارست منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المبادئ التوجيهية التقنية للنظم الدولية للوسم الإيكولوجي. واتخذت المبادرة الأولى في مجال صناعة الجلود والمنتجات الجلدية، فيما نظمت اليونيدو اجتماعاً للخبراء في هذه الصناعة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (٣-٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤). ونظر هؤلاء الخبراء في نظم شتى للوسم الإيكولوجي وطلبوا من اليونيدو إعداد معايير تقنية للوسم الإيكولوجي في ضوء النظم القائمة وبالتشاور مع الهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية ومع المؤسسات التقنية المختصة. وستضطلع اليونيدو بهذا العمل في عام ١٩٩٥، وستقوم ببناء على تجربتها في مجال صناعة الجلود والمنتجات الجلدية بتناول مسألة المبادئ التوجيهية التقنية في قطاعات فرعية صناعية أخرى تهم البلدان النامية.

٤ - المسائل المتعلقة بالسياسات

٣٤ - يمكن أن تنطوي معايير المنتجات أحياناً، حتى الدولي منها، على تكاليف تعديل مرهقة للبلدان النامية. ومن ثم فإن المبادرة إلى توخي الشفافية المسبقة الواضحة في المعلومات ونشرها، والمساعدة التقنية، والتعاون التكنولوجي تشكل عناصر هامة في هذا الصدد، ولا سيما حينما يحتمل أن تترتب على هذه المعايير آثار تجارية سلبية.

٣٥ - ويمكن في مجال سياسات التخلص وإعادة التدوير تلافي الآثار الضارة بالبلدان النامية أو تخفيفها بتأمين مرافق كافية لإعادة تدوير المواد التي يستعملها المصدرون من البلدان النامية وتوفير مساعدة تقنية تستهدف تحسين عملية إعادة تدوير هذه المواد أو إعادة استعمالها. ويمكن إيلاء اهتمام خاص لإنتاج المواد المتوائمة مع البيئة في البلدان النامية، كالجوت، ولزيادة الفرص التجارية لهذه المواد (انظر الفرع هاء أدناه).

٣٦ - وقد درست عدة إمكانيات لمراعاة مصالح المنتجين الأجانب، بمن فيهم المنتجون من البلدان النامية، لدى صياغة معايير الوسم الإيكولوجي. أما في الأجل القصير، فلعل من المفيد زيادة الشفافية وتوخي العناية في تطبيق المعايير المتعلقة بأساليب العمليات والإنتاج في فئات المنتجات التي يغلب أن تكون مستوردة، وبخاصة من البلدان النامية. وأما في الأجل الطويل، فيبدو أن النهج المفيد هو استكشاف المجال المتاح لـ "أوجه التكافؤ" والاعتراف المتبادل بين نظم الوسم الإيكولوجي. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الأونكتاد حالياً بشأن هذه المسائل.

باء - معايير العمليات والقدرة التنافسية

١ - المسائل المطروحة

٣٧ - يسفر تشديد شروط العمليات بوجه عام عن فوائد بيئية، شريطة مراعاة الحالة البيئية والإنمائية الخاصة بكل بلد. ويمكن أن تتحقق أيضاً فوائد اقتصادية طويلة الأجل من العمل على حماية صحة الإنسان وتحقيق الإنتاجية على الصعيد الوطني. وقد تؤدي معايير العمليات في بعض الحالات إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات المقيدة بتلك المعايير - وذلك بالحفز مثلاً على اعتماد تدابير لمنع التلوث، تتراوح بين تحسين الممارسات الداخلية وبين الابتكارات التكنولوجية المفضية إلى تطبيق عمليات إنتاجية جديدة. ولكن بما أنفرادى المؤسسات هي التي تتحمل تكاليف الامتثال، فقد تنال زيادة تكاليف الإنتاج المقترنة بمعايير العمليات من القدرة التنافسية للمؤسسات في البلدان التي تكون معايير العمليات فيها أشد صرامة - أو أفضل إنفاذاً - منها في بلدان أخرى.

٣٨ - ومن وجهة النظر البيئية، يعرب أحياناً عن القلق من أن تحول مسائل القدرة التنافسية دون الأخذ بمعايير بيئية أكثر حزمًا. وهكذا قد تنشأ مسائل تتعلق بالإعانات "الضمنية" و "الإغراق الإيكولوجي" والرسوم التعويضية "البيئية" بغية "تأمين التكافؤ في ميدان المنافسة".

٣٩ - ويبين التحليل المبني على التجربة العملية أن الآثار التنافسية الإجمالية للمعايير البيئية الأرفع مستوى بوجه عام، لم تؤد حتى الآن دوراً هاماً فيما يتعلق بالقدرة التنافسية. ولا تأتي الدراسات بأدلة تذكر على أن الصناعات "القدرة" تهاجر بسبب أوجه الاختلاف في الشروط البيئية بين البلدان. ولا يوجد دليل قاطع على ممارسة "الإغراق الإيكولوجي"^(١٢). وفضلاً عن ذلك، فلا يعقل أن يعتمد أي طرف إلى ممارسة سياسات استراتيجية ترمي إلى جني فوائد اقتصادية قصيرة الأجل من شأنها وضع المعايير على مستوى منخفض بصورة مصطنعة أو بالامتناع عن إنفاذها. إن الإفراط في التساهل في مراعاة المعايير البيئية أو في إنفاذ الأنظمة يمكن أن يؤدي إلى زيادة التكاليف من جراء ما يستلزمه من جهود لتخفيف التلوث وبسبب تدهور الموارد ونضوبها في المستقبل.

٤٠ - ومن الأهمية بمكان التماس حلول فعالة من حيث التكلفة وطرق مبتكرة تنحو نحو تشديد شروط العمليات. ويتزايد التسليم بأن التدابير التي تدعم البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية فيما تبذله من جهود لتعزيز الحماية البيئية، مع مراعاة أوضاعها البيئية والإنمائية، يمكن أن تقلل بقدر أكبر من الاحتكاك المحتمل، فضلا عما تجلبه من فوائد بيئية.

٢ - المسائل المفاهيمية والتجريبية

٤١ - يشير التحليل المبني على التجربة العملية إلى أن الآثار الإجمالية للمعايير البيئية الأرفع مستوى بوجه عام على القدرة التنافسية كانت ضئيلة حتى الآن^(٣). ولكن يلزم القيام بالمزيد من العمل لتحليل آثار تشديد المعايير البيئية في حالات وقطاعات محددة. وكما لاحظت اللجنة في دورتها الثانية، ينبغي أن يأخذ هذا العمل في الاعتبار أن هناك أسبابا مشروعة لتنوع الأنظمة البيئية بين البلدان، وأن الفروق في تكاليف الإنتاج النسبية هي ذاتها أساس المكاسب المحققة من التجارة الدولية.

٤٢ - وقد تكون تكلفة الامتثال لمعايير محددة أعلى، نسبيا، في حالة مؤسسات البلدان النامية - بسبب الافتقار مثلا إلى التكنولوجيات والهياكل الأساسية أو بسبب الاختلاف في الأحوال والأولويات البيئية^(٤). ويلزم القيام بمزيد من العمل بشأن اختلاف آثار المعايير البيئية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٤٣ - وبرغم أن قواعد التجارة الدولية لا تجيز للبلدان أن تفرض على المنتجات المستوردة معايير العمليات المحلية، فما برحت أساليب العمليات والإنتاج تكتسب أهمية في سياق التجارة الدولية. ويشترط المستهلكون وأرباب الصناعات التجهيزية في البلدان المتقدمة النمو، أحيانا، توفير معلومات عن هذه الأساليب، أو يطلبون من الموردين الأجانب استخدام أساليب أو مواد أولية معينة. ومن ثم فإن النوعية البيئية للمنتجات والعمليات الإنتاجية قد تصبح أكثر أهمية كعامل من عوامل القدرة التنافسية الدولية وقد يتزايد تأثيرها على الاستراتيجيات التجارية^(٥). وعمليات التعديل لاستيفاء الاشتراطات البيئية للعملاء الأجانب يمكن أن تفيد البيئة إذا كانت ملائمة أيضا في سياق الأحوال الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية السائدة في بلد الإنتاج. ولكن الأساليب المؤسسية على الأحوال والأولويات البيئية في البلد المستورد يمكن أحيانا أن تكون غير ذات موضوع أو غير ملائمة بيئيا في البلد المنتج.

٤٤ - وكشفت الدراسات الإفرادية التي أجريت في إطار مشروعين أحدهما مشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والآخر مشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الحاجة إلى إجراء مزيد من التحليل لأوجه اختلاف آثار المعايير البيئية بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الكبيرة. وتواجه المؤسسات الصغيرة صعوبة أكبر في الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا ورأس المال. كما أن وفورات الحجم يمكن أن تكون ملموسة في حالة الاستثمار البيئي. وتتضمن هذه دراسات حالة إفرادية كذلك إفادات عن مبادرات محلية شتى اتخذت لتحسين أساليب العمليات والإنتاج.

٣ - الأعمال الجارية في المنظمات الدولية

٤٥ - وقد نوقشت في الأونكتاد وفي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي معايير ونظم العمليات وتأثيراتها على التجارة والقدرة التنافسية. وتركزت بعض المداولات التي جرت في الجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين لمجلس التجارة والتنمية على موضوع تأثيرات السياسات المتصلة بالبيئة على القدرة التنافسية للصادرات وعلى فرص وصولها إلى الأسواق. وسوف تستمر هذه المداولات في الفريق العامل المخصص للتجارة والبيئة والتنمية خلال دورته الثانية.

٤٦ - كما حرصت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولا سيما من خلال الدورة المشتركة بين خبراء التجارة والبيئة، على تناول موضوع العمليات وطرق الإنتاج. فقد عقدت المنظمة حلقة عمل عن هذا الموضوع استضافتها حكومة فنلندا في نيسان/أبريل ١٩٩٤، فوضعت حلقة العمل إطاراً مفاهيمياً لتحليل حوافز ومبررات استخدام قيود تجارية تستند إلى العمليات وطرق الإنتاج المتعلقة بأي منتج^(١٦).

٤٧ - وقد تبينت لجنة مشاكل السلع الأساسية المنبثقة عن منظمة الأغذية والزراعة أن هناك نقصاً عاماً في المنهجيات المناسبة لقياس تأثيرات التدابير البيئية المتصلة بالمنتجات أو العمليات على التجارة، فقررت عقد اجتماع خلال الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ للنظر في وضع منهجية تستند إلى الفروق في تكاليف الالتزام بالتدابير البيئية في مختلف البلدان^(١٧).

٤٨ - ومن أجل مساعدة البلدان النامية في تقييم أداء الخيارات التكنولوجية فيما يتعلق بالبيئة والسلامة، يجري برنامج تقييم التكنولوجيا البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسة جدوى عن مؤشرات الأداء البيئي. وقد يؤدي العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرهما، عن هذه المؤشرات، إلى إعداد قائمة جمركية بالتكنولوجيات النظيفة، يمكن أن تتخذ أساساً لتعزيز أنشطة دعم الصادرات الرامية إلى نقل المعلومات والتكنولوجيات النظيفة.

٤ - مسائل السياسات

٤٩ - من المرجح أن يُنظر إلى الضغوط الرامية إلى فرض معايير معينة على البلدان الأخرى على أنها ذات هدف حمائي. على أن التدابير الإيجابية مثل تحسين فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيات والتمويل، وبناء القدرات، تتسم بفعالية أكثر في دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جهودها من أجل تحسين المنتجات ومعايير العمليات. وينبغي لحكومات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووكالات المعونة المتعددة الأطراف أن تعزز جهودها من أجل تنفيذ هذه التدابير. ويمكن للمنظمات الدولية أن تقوم بمزيد من العمل في هذا المجال من أجل التعرف على مناهج مبتكرة في هذا الصدد. وقد اتخذت في هذا المضمار بالفعل مبادرات مهمة مثل إنشاء مراكز الإنتاج الأنظف الوطنية، المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتدعو الحاجة إلى مزيد

من العمل من أجل التعرف على مصادر مبتكرة لتمويل الانتاج الأنظف وتعزيز استخدام الطرق المناسبة. وقد يكون من المفيد تحديد مجموعة سياسات ذات طابع بيئي وإئمائي في آن واحد، فأى تحسينات يتم ادخالها في معالجة المياه المنصرفة، مثلاً، قد تساعد في تحسين طرق العمليات والانتاج وتوفر للمفراء نوعية حياة أفضل. وينبغي إعطاء أولوية لهذه السياسات عند وضع سياسات لمعالجة هذه الطرق.

٥٠ - ويتخذ الكثير من البلدان النامية مبادرات مهمة للنهوض ببيئاتها. غير أن التدابير البيئية المناسبة، ينبغي أن تراعى قدرة كل بلد على تنفيذ أي تدبير، وأن يتم تطبيق المعايير تدريجياً في بعض الحالات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في الهياكل الأساسية قد تكون له أولوية أعلى في سياسات التنمية المستدامة في البلدان النامية.

جيم - استيعاب التكاليف البيئية داخليا والتجارة

١ - القضايا

٥١ - في دورتها الثانية حثت اللجنة، السلطات الوطنية على أن تبذل قصارى جهدها من أجل استيعاب التكاليف البيئية داخليا واستخدام الأدوات الاقتصادية، مع مراعاة المنهج القائل بأن الملوث ينبغي، من حيث المبدأ، أن يتحمل تكلفة التلوث، وهناك أيضا إيلاء العناية الواجبة للمصلحة العامة دون تشويه للتجارة والاستثمار الدوليين. ويتعين على القطاع الخاص أيضا أن يقوم بدور في هذا المجال.

٥٢ - وفي الاجتماع الرفيع المستوى المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر عن التجارة والبيئة والتنمية، رئي أيضا أن الاستيعاب الداخلي للتكاليف ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع عملية التنمية ذاتها.

٥٣ - على أن السياسات المستخدمة في اختيار وتطبيق التدابير المرتبطة بالاستيعاب الداخلي للتكاليف الخارجية، ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات المتداولة في التجارة الدولية، مازالت في مراحل تكوينها الأولى ولم تطرح بعد على محك الاختبار على نطاق واسع. وتستهدف هذه السياسات متخذي القرارات المتعلقة بنوعية ما ينتج، والطريقة التي يتم بها الانتاج، ونوعية ما يستهلك. كما توفر حافزا للجهة المسؤولة عن إحداث الضرر البيئي كيما تحد من الضرر أو تزيله. وعلاوة على ذلك، يمكن، في الحالات المتعلقة بتقديم خدمة بيئية، إيجاد حوافز اقتصادية من أجل تعزيز تلك الخدمة.

٢ - المسائل المفاهيمية والتجريبية

٥٤ - يواجه الاستيعاب الداخلي للتكاليف صعوبات منهجية جمة، غير أن هذه المسائل ليست فنية فقط، وإنما هي أيضا قضايا سياسية واقتصادية. ونظرا لأن الاستيعاب الداخلي للتكاليف يؤثر في التكاليف

النسبية، فإن المهم، في مجال التجارة، أن يكون تأثيره على القدرة التنافسية مفهوماً فهما جيداً في الأجلين القصير والطويل. وينبغي أن يركز التحليل على حجم هذه التأثيرات وعلى المناهج التعاونية الممكنة. وينبغي أيضاً تقييم الفوائد الاقتصادية تقييماً دقيقاً.

٥٥ - ومع أن تدابير الاستيعاب الداخلي للتكاليف - التي تطبق في عالم مثالي من خلال فرادى البلدان - لا تتطلب وجود نهج تعاوني يؤدي إلى الاستيعاب الداخلي متعدد الأطراف ومتعدد المنتجات للتكاليف الخارجية، إلا أن النهج التعاوني مطلوب من أجل إيجاد حوافز لاتباع بالسياسات المنشودة بما يبدد القلق بشأن الآثار المتعلقة بالقدرة التنافسية، التي قد تعوق التدابير التي تتخذ من طرف واحد للاستيعاب الداخلي للتكاليف. ولهذا فمن الأهمية بمكان تشجيع العمل على إيجاد طرق مؤسسية لتسهيل هذا النهج. وحتى الآن، تركز البحوث التي تجرى في هذا الصدد على طرح نموذج تعاوني يتعلق بسلع أساسية محددة^(١٨).

٥٦ - والسؤالان المهمان هما، ما مقدار الاستيعاب الداخلي الذي ينبغي القيام به وما هي تكلفته؟ ثم بصورة خاصة: من سيتحمل التكلفة الاقتصادية (الخاصة) للاستيعاب الداخلي؟ (المستهلكون في البلدان المتقدمة النمو أم المنتجون في البلدان النامية)؟

٣ - العمل الجاري في المنظمات الدولية

٥٧ - يشمل التعاون بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عنصراً محدداً عن الاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية الخارجية. ويركز هذا الجهد على المشاكل العملية التي يتعين إيجاد حلول لها حتى لا تؤدي السياسات المتبعة في الاستيعاب الداخلي إلى إعاقة جهود البلدان النامية من أجل التنمية وحتى تكون تلك الجهود متسقة مع الظروف الاقتصادية والمالية والمؤسسية والقانونية والاجتماعية لتلك البلدان. ومن الأهداف المهمة لهذا العمل هو التوصل إلى استنتاجات بشأن رسم السياسات على الصعيدين الوطني والدولي بما في ذلك السياسات المتصلة بالمسائل الاقتصادية والقانونية والمالية.

٥٨ - وتجري في الأونكتاد دراسات حالة لتقييم أثر تدابير الاستيعاب الداخلي على متغيرات مثل توزيع الدخل والمؤشرات الاجتماعية والعمالة، فضلاً عن أثرها على القدرة التنافسية على الصعيد الدولي. ومن المرجح أن تتأثر النتائج بأدوات السياسة التي يقع عليها الاختيار، والتي تستند بدورها إلى الظروف النوعية السائدة في كل بلد. ومن المهم أيضاً تقييم التكاليف والمنافع الهامشية للحد من التلوث.

٥٩ - كما تجري دراسات حالة في منظمة الأغذية والزراعة لتقييم الآثار البيئية المرتبطة بالانتاج والتجهيز المحلي لكل سلعة من السلع الأساسية الزراعية. ولهذا الغرض، ومن أجل إيجاد أساس للمقارنة، وضعت منظمة الأغذية والزراعة منهجية للتقييم الاقتصادي للآثار البيئية، لاستخدامها كنهج موحد لعمليات التقييم. وعلى مدى فترة تزيد عن ٢٠ سنة أجرت إدارة البيئة في منظمة التنمية والتعاون في الميدان

الاقتصادي تحليلات لأنجع أدوات السياسة البيئية من حيث التصميم، ومنها بالذات الأدوات الاقتصادية، وذلك لغرض الاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية.

٤ - مسائل السياسات

٦٠ - ينبغي للحكومات الوطنية أن تسعى جاهدة من أجل تعزيز الاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية. غير أن الأمر ينطوي على شكوك ومخاطر. فالمجتمع الدولي لم يبدأ إلا مؤخراً في تحليل الآثار بالنسبة للاستهلاك والتجارة وللمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ويحتاج الأمر إلى تعاون دولي لتقييم تلك الآثار ولتوفير إطار دولي معزز لتيسير الجهود التي تبذلها البلدان النامية. وكما اعترف في جدول أعمال القرن ٢١، فإن دعم السياسات البيئية السليمة في البلدان النامية يحتاج إلى تعاون دولي لازالة التشوهات التجارية، وتحسين عمل أسواق السلع الأساسية، وتحسين معدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية، وتخفيض الديون، وزيادة المساعدات المالية وتسهيل نقل التكنولوجيا.

دال - الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والسياسة التجارية

١ - القضايا

٦١ - هناك اتفاق على نطاق واسع على أن تدابير علاج المشاكل البيئية سواء العابرة للحدود الاقليمية أو العالمية ينبغي أن تستند، قدر الامكان، إلى توافق دولي في الآراء. والتكاليف الخارجية الدولية تتطلب اتفاقاً اقليمياً أو عالمياً بشأن القواعد والمعايير (والتي قد يمكن، مع ذلك، التمييز بينها) وتطرح تساؤلاً عن توزيع تكاليف الحماية البيئية وتحسين البيئة فيما بين البلدان. وقد تم إدماج المساعدة التقنية والمالية في بعض الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لحمل البلدان على تبني أفضل السياسات البيئية على الاطلاق. كما أدمجت التدابير التجارية، في بعض الحالات، في اتفاقات لا تستخدم إلا كحل أخير في حالة عدم الالتزام.

٦٢ - وقد انصب الحوار في معظمه على استخدام التدابير التجارية في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وعلاقتها بقواعد منظمة التجارة العالمية، ولا سيما في الحالات التي تطبق فيها تلك التدابير على غير الأطراف، وثمة قضية أخرى تتصل بتأثير الالتزامات المفروضة بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على القدرة التنافسية، وخصوصاً للبلدان النامية. ومطلوب توفير أموال لتشجيع نقل التكنولوجيات ورؤوس الأموال إلى البلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف البيئية. ومع ذلك، فإن مستويات تمويل مرفق البيئة العالمية أقل من الاحتياجات، وقد انخفض تدفق الالتزامات المالية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

٢ - المسائل المفاهيمية والتجريبية

٦٣ - رئي في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتجارة والبيئة والتنمية الذي عقده مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ضرورة أن يركز العمل في المستقبل في مجال الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على إجراء المزيد من التحليلات القائمة على التجربة العملية المفصلة لاستخدام التدابير التجارية بما فيها شروط الاستخدام المشروع للتدابير التجارية وتصميم هذه التدابير والظروف الخاصة بالبلدان النامية فيما يتعلق بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبالسياسة التجارية وكذلك الاحتياجات المالية الإضافية وغيرها من الاحتياجات اللازمة للبلدان النامية. ويمكن أن يشمل هذا التحليل استخدام التدابير التجارية ذاتها كما يشمل أيضا كيفية زيادة فعالية الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٦٤ - وينبغي إجراء تحليل أكثر تفصيلا لأثر الأحكام التجارية على تنافسية الشركات في البلدان النامية.

٣ - الأعمال الجارية في المنظمات الدولية

٦٥ - ناقش الفريق العامل المعني بالتدابير البيئية والتجارة الدولية التابع للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) ومن بعده للجنة الفرعية المعنية بالتجارة والبيئة، خيارات متعددة لتوضيح العلاقة بين الأحكام التجارية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبين أحكام منظمة التجارة العالمية. واقتُرحت أولا إمكانية أن تضمن البلدان اتساق جميع التدابير التجارية المتخذة ضمن إطار الاتفاقات الجديدة مع الأحكام الحالية لمنظمة التجارة العالمية. إلا أن ذلك لن يحل مسألة الأحكام التجارية السارية بالفعل في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. كما اقترح خياران آخران. أحدهما خيار (سابق) وهو تفسير متفق عليه للمادة ٢٠ (الاستثناءات) يتيح، في ظل ظروف محددة بدقة، العمل بالتدابير التجارية المتخذة ضمن إطار الاتفاقات البيئية الدولية، التي قد لا تتفق في الحالات الأخرى مع أحكام المنظمة التجارية العالمية. وهناك خيار آخر (لاحق) يتعلق بالحصول على إعفاء تكفله منظمة التجارة العالمية للتدابير التجارية التي قد لا تتسق مع الأحكام الحالية للمنظمة المذكورة. وتجري حاليا دراسة لهذه القضايا داخل اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

٦٦ - وينبغي لأي دراسة حول ضرورة وفعالية التدابير التجارية ترمي لتحقيق الأهداف المتعددة الأطراف المتفق بشأنها في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، أن تراعي الخبرة الفنية الخاصة للمنظمات الدولية الأخرى ولا سيما لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد تنشأ حاجة لوضع تنبؤات وتقديم التوجيه بشأن استخدام التدابير التجارية في الاتفاقات المعقودة في المستقبل.

٦٧ - وقد أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة العديد من الورقات البحثية الأساسية في هذا المجال^(٢٠). وسيجتمع في عام ١٩٩٥، فريق تقني وقانوني مخصص لدراسة العلاقة بين الاتفاقات البيئية الدولية وبين السياسات التجارية. وسيركز الاجتماع الأول على التجارة في المواد الكيميائية وعلى التطورات الأخيرة في الصكوك القانونية الدولية، التي تكفل الحصول على موافقة واعية ومسبقة في تجارة المواد الكيميائية، استنادا إلى اتفاقية لندن والتطورات الأخرى^(٢١).

٦٨ - وقد وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نظام رموز لدراسة استخدام التدابير التجارية للأغراض البيئية استنادا إلى علاقتها بالقانون البيئي الدولي والوطني، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والنطاق الجغرافي للمشكلة البيئية (النطاق المحلي والعابر للحدود والعالمي). وقد قُصد من نظام الرموز هذا توضيح العلاقة المستمرة بين التدابير التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف للأغراض البيئية.

٤ - قضايا السياسات

٦٩ - يسود شعور عام بضرورة تفضيل التدابير الإيجابية على التدابير التجارية وذلك لتشجيع المشاركة بأكبر قدر ممكن في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وضرورة أن تأتي الأحكام التجارية في الاتفاقات الجديدة منسجمة مع أحكام منظمة التجارة العالمية والمبادئ التجارية مثل عدم التمييز والأخذ بالحد الأدنى من القيود التجارية ثم الشفافية. كما أن من الضروري أيضا دراسة آثار التدابير التجارية المقترحة على التجارة والمنافسة في البلدان النامية وكيفية تقديم التعويض الملائم لتشجيع الامتثال للاتفاق عندما تكون هذه الآثار سلبية.

هاء - العوامل البيئية بوصفها فرصا تجارية

١ - القضايا

٧٠ - بجانب مساهمتها في التحسينات البيئية تعتبر السياسات والمعايير واللوائح البيئية قوة دفع رئيسية لحفز "القطاع البيئي" الذي يعد مصدرا للفرص التجارية وإيجاد فرص العمل. وتشكل البلدان النامية سوقا مهما وناميا للسلع والخدمات البيئية. وبرغم أن المواد المطروحة للتجارة الدولية لا تشكل سوى جزء صغير من الإنفاق البيئي الإجمالي، فإنها رغم ذلك تمثل حجما ملموسا من التجارة^(٢٢).

٧١ - وتستهدف برامج تشجيع الصادرات في عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي السلع والخدمات والتكنولوجيا الملائمة لحماية البيئة^(٢٣). ويمكن أن تساهم هذه البرامج مساهمة كبيرة في تحسين حماية البيئة في البلدان النامية بشرط ألا يؤدي تشجيع الصادرات من معدات تخفيف التلوث الصناعي إلى تحويل تركيز برامج المعونة الدولية على تقديم الدعم لتحسينات الهياكل الأساسية

في مجال نظم الصرف الصحي والري على سبيل المثال ومن المهم كذلك ضمان مساعدة برامج المعونة وبرامج تشجيع الصادرات في تعزيز نقل المعدات الأنسب للأوضاع البيئية والإنمائية في البلدان النامية المستفيدة^(٢٤) وأن إدماج المساعدة الانمائية مع مهام تشجيع الصادرات لا يضر بتكليف ونشر التكنولوجيا^(٢٥).

٧٢ - وفي بعض الحالات يمكن أن تتنافس البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال تنافسا ناجحا في سوق السلع والخدمات البيئية^(٢٦). ونظرا لنشوء أسواق جديدة في البلدان النامية للسلع والخدمات البيئية، فربما تتوافر فرص للتجارة فيما بين بلدان الجنوب ولا سيما في مجال السلع والخدمات التي تستخدم تكنولوجيا روعي في تصميمها الظروف المحلية البيئية والانمائية في البلدان النامية.

٧٣ - وقد أكدت اللجنة في دورتها الثانية إمكانية بروز فرص تجارية للمنتجات "الملائمة للبيئة" من البلدان النامية^(٢٧). ويأتي الطلب على هذه المنتجات أساسا من أسواق البلدان المتقدمة النمو. ويتم إنتاج كثير من المنتجات الصناعية ذات المزايا البيئية في البلدان النامية. ويمكن لزيادة استخدام هذه المنتجات من جانب البلدان النامية نفسها أن تساهم في حماية البيئة في تلك البلدان، كما يؤدي إلى تحقيق وفورات في النقد الأجنبي المنفق على الواردات البديلة أو إلى تعزيز التجارة فيما بين البلدان النامية.

٧٤ - ومن المسائل المهمة في هذا الصدد، كيفية تعريف وتوثيق المنتجات الملائمة للبيئة. ونظرا لأنه لا يوجد منتج ملائم للبيئة من جميع النواحي، فمن المهم ضمان صلاحية الدعاوى البيئية ومراعاتها لمصالح المستهلك ودعم المنافسة الشريفة. ويعتبر عمل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس مهما في هذا الإطار.

٧٥ - وتعلق المسألة الأخرى بكيفية ما تؤدي به التغيرات الحاصلة في السياسات من تشجيع للتنافس في المنتجات الملائمة للبيئة. وعلى سبيل المثال فبقدر تحول البلدان (المستوردة) إلى استيعاب التكاليف البيئية، في حالة البدائل المطروحة للمنتجات الملائمة أساسا للبيئة يمكن تعزيز المنافسة على نحو أكبر. وفي هذا السياق خلصت لجنة السلع الأساسية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى أنه في حالة عدم حدوث هذا التحول المتزامن في الطلب، يمكن أن تنجم تغييرات مهمة في أنماط الاستهلاك ناتجة عن التدابير المالية والسعيرية الرامية إلى تشجيع الاستيعاب الداخلي للتكاليف البيئية.

٢ - المسائل المفاهيمية والتجريبية

٧٦ - يوجد سوق كبيرة ومتنامية للسلع والخدمات البيئية. وطبقا لدراسة يجري الاستشهاد بها على نطاق واسع صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فإن حجم السوق العالمية للسلع والخدمات البيئية يقدر له أن يزيد من نحو ٢٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٣٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٠^(٢٨). وتدعو الحاجة إلى مزيد من العمل لتحليل الفرص المتوافرة من السوق، بما في ذلك الفرص المتاحة للمنتجين من البلدان النامية. وقد يضيف أيضا إجراء تحليل للآثار المترتبة من ربط تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بتشجيع صادرات السلع والخدمات البيئية.

٧٧ - وتشمل المسائل المفاهيمية والتجريبية المرتبطة بالعوامل البيئية بوصفها فرصا تجارية ما يلي: المدى الذي تؤدي فيه قوى السوق، يعززها في ذلك الوعي البيئي المتنامي لدى المستهلك، الى توليد طلب متزايد على المنتجات الملائمة للبيئة، وكيفية التنبؤ بوجود طلب دائم على منتجات محددة، وما إذا كان المستهلكون مستعدين لدفع زيادات على المنتجات ذات المزايا البيئية، وبأي شروط، ومدى أهمية الفرص التجارية المتاحة بالنسبة الى البلدان النامية في ضوء فرص الوصول الى الأسواق وعنصر القدرة التنافسية ومعوقات العرض.

٣ - الأعمال الجارية في المنظمات الدولية

٧٨ - أجريت بعض التحليلات للتجارة في السلع والخدمات البيئية، ولا سيما في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتركز العمل في منظمات أخرى كمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز التجارة الدولية، على الفرص التجارية للمنتجات الملائمة للبيئة. وتم إحراز تقدم أيضا في وضع ترتيبات للتنسيق فيما بين المنظمات، ومن ذلك، على سبيل المثال، الأدوار المهمة والمتكاملة للأونكتاد ولمركز التجارة الدولية في نشر المعلومات وتقديم المساعدة التقنية من أجل استغلال الفرص التجارية الجديدة الناجمة عن الاهتمامات البيئية (الأونكتاد، على المستوى الحكومي الدولي وعلى مستوى السياسات ثم مركز التجارة الدولية، على مستوى التنفيذ)^(٢٩).

٧٩ - وما برحت لجنة السلع الأساسية التابعة للأونكتاد، تنظر في القضايا المتصلة بتحسين فرص التنافس للمنتجات الطبيعية ذات المزايا البيئية. وتعمل أمانة الأونكتاد على تنفيذ مشروع للتعاون التقني بشأن المنتجات "المفضلة بيئيا". كما يجري أيضا تحليل للفرص التجارية للمنتجات الملائمة للبيئة داخل الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية.

٨٠ - ويعمل مركز التجارة الدولية في إطار برنامجه الشامل المتعلق بترويج التجارة المتصلة بالبيئة في البلدان النامية، على توسيع أنشطته لتقديم المعلومات بشأن الفرص التجارية للمنتجات الملائمة للبيئة، ونظم الوسم الايكولوجي ومعايير وإجراءات التغليف الايكولوجي، وتقديم المساعدة للمنتجين من البلدان النامية للإفادة من الفرص التجارية في الأسواق التي يستهدفونها. كما يدرس مركز التجارة الدولية أيضا تقديم المساعدة الى المؤسسات والرابطات والشركات في البلدان النامية لإنشاء نظم لوضع علامات وسم لكل منتج بعينه على مستوى القطاعات، أو نظم على المستوى الوطني لوضع العلامات البيئية.

٤ - مسائل السياسات

٨١ - يمكن تعزيز تشجيع الفرص التجارية المتاحة أمام المنتجات الملائمة للبيئة من البلدان النامية عن طريق تقديم المساعدة التقنية وجهود بناء القدرات. وعلى سبيل المثال، فقد خلصت اللجنة الدائمة للسلع

الأساسية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الى أن هناك مجالا كبيرا للتعاون المالي والتقني بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في تحسين المزايا البيئية للمنتجات الطبيعية. ويمكن للمساعدة التقنية والدعم المقدم لبناء القدرات الوطنية أن يركزا على عدد من المجالات، من قبيل توفير المعلومات والمساعدة في مجال بحوث السوق والتسويق والمساعدة التقنية المقدمة لهيئات الاختبار ومنح الشهادات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٨٢ - ويمكن مواصلة التعاون الدولي بشأن الوسم بالعلامات الايكولوجية ومنح الشهادات الايكولوجية من أجل تقديم المساعدة للبلدان النامية في انتاج منتجات ملائمة للبيئة وتصديرها، مع مراعاة الظروف البيئية والانماط المحلية في بلدان الانتاج.

٨٣ - ويلزم القيام بمزيد من الأعمال لتحديد السبل والوسائل التي يمكن بها تقديم سند دعم مصداقية المطالبات البيئية المتصلة بالمنتجات من البلدان النامية. وسيلزم تقديم المساعدة التقنية لإنشاء آليات منح الشهادات أو دعم تلك المطالبات بالأسانيد ولتيسير تصدير المنتجات الملائمة للبيئة من البلدان النامية.

واو - السياسات التجارية والبيئة

١ - القضايا

٨٤ - شدد الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما المجال البرنامجي ألف بشأن النهوض بالتنمية المستدامة عن طريق التجارة، على أهمية تحرير التجارة من أجل التنمية المستدامة. ولتحسين الوصول إلى الأسواق دور هام في الاتجاه نحو التنمية المستدامة عن طريق توفير الموارد لإدخال التحسينات البيئية وزيادة الكفاءة. كما ييسر تحسين الوصول إلى الأسواق من تنويع الانتاج والصادرات، ومن ثم يحد من الاعتماد المفرط من جانب كثير من البلدان على قلة من السلع الأساسية للحصول على حصائل النقد الأجنبي. وسوف يؤدي تنفيذ نتائج جولة أوروغواي الى تحسين فرص الوصول إلى الأسواق. بيد أنه مازال من المهم تحديد المجالات التي يمكن أن يسهم فيها مواصلة تحرير التجارة في التنمية المستدامة، ومن ذلك مثلا العمل على الحد من الزيادة في التعريفات أو إلغائها.

٨٥ - وإذا كانت مواصلة تحرير التجارة شرطا ضروريا إلا انها ليست شرطا كافيا للتنمية المستدامة. وللتغريات الناتجة عن النشاط الاقتصادي آثار بيئية قد تكون إيجابية أو سلبية رهنا بالحالات والسياسات المحددة. وتبدي الحكومات اهتماما بتحليل الآثار البيئية للتغيرات الهامة في أنماط الانتاج والاستهلاك، بما فيها تلك الناتجة عن إصلاح سياسة التجارة والقيام بالتعديلات اللازمة في مجال السياسة من أجل تجنب الآثار البيئية السلبية.

٨٦ - وينجم ضرر بيئي جسيم اقتصاديا عندما تكون التكلفة الاجتماعية الحدية لاستخدام الموارد البيئية قد تجاوزت الفائدة الاجتماعية الحدية. وينشأ التباين بين التكلفة الاجتماعية والفائدة الاجتماعية الحدية عن الفشل السوقي، أي فشل الأسواق في تحقيق التكافؤ بين التكلفة والفائدة الاجتماعية الحدية أو فشل السياسات بمعنى اتباع سياسة اقتصادية جزئية تشجع الإفراط في استخدام أحد الموارد البيئية. وفي هذا السياق، شددت اللجنة في دورتها الثانية على ضرورة تخفيض الإعانات الحكومية ذات الآثار البيئية الضارة والمشوهة للتجارة. وبقدر ما تمثل السياسات المشوهة للتجارة أوجه فشل في السياسة البيئية أيضا (أي إعانات المدخلات الزراعية، والحوافز السالبة لنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، وما إلى ذلك) سينطوي تحرير التجارة على فائدة مضافة تتمثل في التخفيف من حدة بعض التدهور. وبخلاف ذلك، قد يؤدي تحرير التجارة إلى تفاقم أوجه فشل السياسة أو فشل السوق مما يؤدي إلى تدهور بيئي متزايد. ولا ينبغي أن يشار لهذا كحجة مضادة للتحرير. بل إن هذا مؤشر على الحاجة إلى انتهاج سياسات بيئية تستكمل سياسات تحرير التجارة بغية التصدي لأوجه فشل الأسواق والسياسات على حد سواء.

٨٧ - ومن أحد جوانب تحرير التجارة في البلدان النامية زيادة الانفتاح وزيادة المنافسة في أسواقها المحلية. وقد يسرت زيادة الانفتاح استيراد التكنولوجيات الحديثة وتوافر الكيماويات وغيرها من المواد الأولية المفضلة بيئيا. وفي بعض الحالات، من قبيل مصائد الأسماك والأخشاب الاستوائية، قد يقدم تحرير الواردات حولا مؤقتة للتخفيف من الضغوط الواقعة على الاستعمال المكثف للموارد محليا وفي حالات أخرى قد يكون لتحرير التجارة آثار بيئية سلبية.

٨٨ - وقد أدت زيادة الانفتاح ومعها زيادة الصلات التجارية والاستثمارية مع البلدان التي تتسم فيها المتطلبات البيئية بالصرامة إلى المساهمة كذلك في إدخال تحسينات بيئية، ولا سيما من جانب الشركات الكبيرة كما أسهمت في بناء الوعي. وقد تيسر عملية إعادة التشكيل الصناعية من استحداث تحسينات بيئية. كما أن زيادة المنافسة على الواردات قد يترتب عليها إدخال تحسينات معينة في الأداء البيئي للشركات بفضل جهودها المبذولة من أجل تحقيق المزيد من الكفاءة الإنتاجية.

٨٩ - وقد أثّرت بعض دواعي القلق، ولا سيما من جانب البلدان النامية، فيما يتعلق بصفة خاصة بقيام البلدان المتقدمة النمو بتصدير سلع محظورة محليا في بلد التصدير ذاته^(٣٠).

٢ - المسائل المفاهيمية والتجريبية

٩٠ - كثيرا ما جرت مناقشة الآثار البيئية للتجارة مما يتيح التوصل إلى بعض الاستنتاجات. فأولا، لا تسهم التجارة إسهاما مباشرا في التدهور البيئي؛ إن أساليب الانتاج غير المستدام هي السبب الجذري للمشكلة. ولكن فيما قد يعزى التدهور البيئي إلى أوجه فشل السوق. والسياسات، يمكن أن تمثل التجارة عاملا مضحما للآثار. ثانيا، ففي حالة عدم تحرير التجارة قد تكون البيئة أسوأ أو أفضل حالا، رهنا بالتفاعل بين سياسات تشويه التجارة وأوجه فشل السوق أو فشل السياسة الكامنة وراءها. ثالثا، وبقدر

زيادة تحرير التجارة للرفاه الاجتماعي وما يترتب عليه من تحقيق مستويات المزيد من الدخل فقد تتحول البلدان إلى الأخذ بمستويات أعلى من حماية البيئة.

٩١ - أما كيف يؤثر تحرير التجارة على البيئة فذلك سؤال مطروح على أساس التجربة أساسا. وكما أشير إلى ذلك ضمنا أعلاه يستتبع ذلك عدم إجراء تحليل تجريبي بمعزل عن عملية التنمية الأوسع نطاقا. وقد ييسر تحرير التجارة، إذا اقترن بسياسات بيئية مناسبة، استيعاب التكاليف البيئية داخليا عن طريق توسيع فرص النمو المتاحة للبلدان.

٩٢ - وقد انصب تركيز التحليل المفاهيمي التجريبي لآثار تحرير التجارة على البيئة على عدد من الآثار من قبيل آثار التكوين (الآثار الناجمة على هيكل الناتج ومن ثم على متوسط كثافة تلوث الناتج) وعلى الآثار الهيكلية والآثار التنظيمية (الآثار على قدرة الحكومات فيما يتعلق برسم السياسات البيئية وتنفيذها) والآثار التكنولوجية (آثار عمليات نقل التكنولوجيا وتدفقات الاستثمار بمزيد من الحرية) ثم آثار الناتج وآثار النطاق.

٣ - الأعمال الجارية في المنظمات الدولية

٩٣ - تجري اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية تحليلا للفوائد البيئية للتخلص من قيود وتشوهات التجارة. ووفقا للمقررات التي اتخذتها اللجنة الدائمة للسلع الأساسية التابعة للأونكتاد، في أعمالها المفاهيمية والتجريبية المتعلقة باستيعاب الآثار البيئية الخارجية، ستركز أمانة الأونكتاد على أثر التشوهات الرئيسية في آليات الأسعار على البيئة، ولا سيما على أثر الإعانات الحكومية.

٩٤ - وقد اضطلعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتحليل مكثف لآثار تحرير التجارة على البيئة ووضعت إطارا مفاهيميا ومنهجيا لإجراء عمليات استعراض بيئية لسياسات التجارة واتفاقاتها^(٣). ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة التقنية للبلدان النامية في هذا المجال. وقد أعد برنامج البيئة ورقة معلومات أساسية عن استعراضات البيئة وسياسات التجارة وعقد اجتماعا لفريق خبراء عامل لاستعراض التوافق بين نماذج تقييم الاقتصاد الكلي والبيئة. وسيستضيف برنامج البيئة مؤتمرا دوليا عن الاستعراض البيئي للسياسات التجارية في آخر عام ١٩٩٥ أو مطلع عام ١٩٩٦ بغية استعراض منهجيات التقييم والدراسات القطاعية والاستجابات التي تنص عليها الخيارات السياسية والاحتياجات في مجال بناء القدرات على الصعيد الوطني.

٩٥ - وثمة قضايا عديدة جرى تحليلها في إطار المشروع المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وهو المشروع المتعلق بالتوفيق بين السياسات البيئية والتجارية، وهذه القضايا تتناول آثار تحرير التجارة على البيئة وتحديد السياسات التي من شأنها أن تخفف من حدة الآثار البيئية السلبية المحتملة دون التضحية بمزايا تحرير التجارة.

٩٦ - أما اللجنة المعنية بالتجارة والتنمية التابعة للمنظمة العالمية للتجارة فقد شرعت في أعمالها بإجراء مداولات بشأن السلع المحظورة محليا. وكما وضعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجا مشتركا يتعلق بتنفيذ مبدأ الموافقة المسبقة عن علم في عام ١٩٩٠. وهذه الموافقة تشير إلى المبدأ الذي يقضي بعدم جواز التعامل مع شحنات دولية من المواد الكيميائية التي تتضمن مبيدات الآفات المحظورة أو الشديدة التقييد بهدف حماية صحة الانسان والبيئة، إلا بموافقة صريحة من قبل السلطات الوطنية في البلد الشريك المستورد. وعملية الموافقة تشمل بعضا من تركيبات مبيدات الآفات ذات السمية العالية. وحتى الآن، قام ١٢٧ بلدا من البلدان الأعضاء بتحديد السلطات الوطنية المسؤولة عن مبدأ الموافقة الواعية والمسبقة. والقرارات المتعلقة بالاستيراد يجري إرسالها في صورة مجموعات إلى البلدان المشاركة كل سنتين. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعداد صك ملزم بشأن هذا المبدأ، مما سيزيد من فعالية هذا الاجراء الذي يعد في الوقت الراهن طوعيا وغير ملزم. ومن المتوخى أن تبرم في عام ١٩٩٧ اتفاقية بشأن هذا الموضوع.

٤ - مسائل السياسات

٩٧ - المعنى في تحرير التجارة شرط ضروري للتنمية المستدامة، ولكنه شرط غير كاف. فتحرير التجارة قد يكون له آثار إيجابية وسلبية في وقت واحد بالنسبة للبيئة. وفي حالة توقع آثار بيئية سلبية من جراء تحرير التجارة، ينبغي للسياسات المتبعة أن تعالج حالات الاخفاق على صعيدي الأسواق والسياسات. وثمة حاجة إلى مزيد من التحليل القائم على التجربة وبناء القدرات لمساعدة الحكومات على تقييم الآثار البيئية للسياسات التجارية، وذلك بهدف تيسير السياسات الوطنية الرامية إلى تجنب أو تخفيف الآثار البيئية الضارة.

ثالثا - بناء القدرات

٩٨ - شددت اللجنة في دورتها الثانية على الجهود الرامية إلى جعل التجارة والتنمية أكثر تعاضدا، باتباع وسائل من بينها تعزيز المساعدة التقنية في مجال بناء القدرات من جانب الأونكتاد والبرنامج الانمائي وبرنامج البيئة. والبرنامج الانمائي سيركّز بصفة خاصة على أثر التجارة والبيئة بالنسبة للتنمية. وثمة أهمية لبناء القدرات من أجل إدماج السياسات التجارية والبيئية في عملية التخطيط الانمائي، كما أن ثمة أهمية أيضا للقدرة على استحداث وتنفيذ ردود سياسية ملائمة. وتضطلع أمانة الأونكتاد بدراسة تخصصية بشأن بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة، ومن المقرر أن تنشر هذه الدراسة ضمن مجموعة من الدراسات التخصصية للبرنامج الانمائي بشأن بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة.

٩٩ - ويقوم الأونكتاد، بالتعاون مع البرنامج الانمائي وبرنامج البيئة، بتنفيذ برنامج شامل من برامج المساعدة التقنية. وفي إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد والبرنامج الانمائي بشأن التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية، تجري المعاهدات البحثية في البلدان النامية تحليلا للتجارب المتعلقة بكل بلد

من البلدان بهدف زيادة تفهم الصلات القائمة بين التجارة والتنمية. وثمة عدد من دراسات الحالة الإفرادية القطرية يجري الاضطلاع به، بالإضافة إلى ذلك، في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج البيئة بشأن بناء القدرات في مجال التجارة والتنمية^(٣٢).

١٠٠ - وتعكف أمانة الأونكتاد على تنظيم حلقات دراسية عن التدريب وبناء القدرات، باعتبار ذلك جزءاً من برنامج التعاون التقني لديها. كما يساهم برنامج البيئة والبرنامج الانمائي في إدخال مزيد من التحسينات على عملية التدريب، وكذلك في تنظيم الحلقات التدريبية. وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، استضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، على سبيل المثال، حلقة دراسية للبلدان الأفريقية، حضرها ٤٥ مشاركاً من ٣٣ بلداً. وقامت أمانات مجموعة "غات" والأونكتاد والبرنامج الانمائي وبرنامج البيئة بإيفاد مندوبين إحصائيين إليها.

١٠١ - ويضطلع برنامج البيئة بتوفير مساعدة تقنية من أجل دعم الثقافة البيئية والوعي البيئي على المستوى الجماهيري وبناء القدرات على صعيد البيئة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

١٠٢ - ثمة عدد من القضايا، التي تتصل بالروابط القائمة بين البيئة والتنمية، انبثق عن جدول أعمال القرن ٢١ ولجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية. ومن الأهمية بمكان أن توضع القضايا التجارية والبيئية في إطار البيئة المستدامة، وهو إطار أوسع نطاقاً. وهذا يقتضي العمل، إلى أقصى حد ممكن، على مراعاة الظروف الخاصة التي تعيشها البلدان النامية مع مراعاة احتياجاتها الانمائية. وثمة ضرورة أيضاً لتوفير الدعم اللازم من أجل بناء القدرات المؤسسية بالبلدان النامية وكذلك بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٠٣ - وقد حدد التقرير الحالي عدداً من القضايا الأساسية بشأن الروابط القائمة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة. وكل قضية منها تتضمن مسائل مفاهيمية وتجريبية وسياسية. وترمي الأعمال الجارية في مختلف المنظمات الدولية إلى توضيح هذه القضايا، من خلال تحليل السياسات ومناقشتها، وكذلك إلى استنباط نتائج سياسية منها. كما تقوم المجموعات الرئيسية، من قبيل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بمعالجة الروابط القائمة بين التجارة والتنمية، وتوفر مساهمات كبيرة فيما يتصل بزيادة تفهمها.

١٠٤ - والتدابير الإيجابية، مثل تحسين الوصول إلى الأسواق، وتحسين الحصول على التكنولوجيا والأموال، وبناء القدرات وتوفير تدابير خاصة للهيئات الصغيرة، تعد أفضل الوسائل التي يمكن استخدامها في دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية فيما تبذله من جهود من أجل الاستيعاب الداخلي للعوامل البيئية الخارجية.

١٠٥ - وثمة حاجة إلى تحليل الآثار المحتملة للسياسات المتعلقة بمنتجات بعينها، من قبيل الوسم الايكولوجي وبعض متطلبات التغليف وإعادة التدوير. ومن الأهمية بمكان إجراء تحليل لوسائل تعزيز وتحسين الشفافية والتعاون الدولي، وخاصة عند احتمال وجود آثار سلبية. وثمة تدابير إضافية يمكن اتخاذها على صعيد وطني.

١٠٦ - وفيما يخص الوسم الايكولوجي، يلاحظ أن هناك أهمية لتحسين الشفافية ومراعاة الدقة في تطبيق المعايير المتصلة بطرق التجهيز والانتاج على صعيد فئات المنتجات التي تغلب عليها الواردات، ولا سيما من البلدان النامية.

١٠٧ - وينبغي تفضيل التدابير الايجابية، التي تتضمن المساعدة المالية والتقنية، على تدابير التجارة، وذلك لتشجيع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على أوسع نطاق ممكن. وعلى الحكومات أن تبذل قصارها بهدف جعل الشروط التجارية الواردة في الاتفاقات الجديدة متمشية مع أحكام منظمة التجارة العالمية والمبادئ التجارية، من قبيل عدم التمييز، والحد من القيود التجارية بقدر الامكان، وتوخي الشفافية.

١٠٨ - وقد يتيح المستهلك السلع الملائمة للبيئة فرصا تجارية أمام البلدان النامية. وثمة حاجة إلى مزيد من العمل لتحديد الطرق والوسائل التي يمكن بها تعزيز مصداقية المطالبات البيئية المتصلة بالسلع الواردة من البلدان النامية.

١٠٩ - والمضي في تحرير التجارة شرط ضروري للتنمية المستدامة، ولكنه ليس شرطا كافيا. فتحرير التجارة قد يأتي بنتائج إيجابية وسلبية في وقت واحد. ومن صالح الحكومات الوطنية أن تقوم بتحليل الآثار البيئية للتغييرات الواسعة في أنماط الانتاج والاستهلاك، بما في ذلك التغييرات المترتبة على اصلاحات السياسة التجارية، وأن تجري التعديلات الضرورية على السياسات بما يكفل تجنب الآثار البيئية السلبية. وفي حالة توخي حدوث هذه الآثار من جراء تحرير التجارة، يلزم الأخذ بسياسات مصاحبة من أجل معالجة حالات الإخفاق على صعيد الأسواق والسياسات.

١١٠ - وقد تضمن التقرير الحالي مقترحات عديدة بشأن تعزيز الروابط الايجابية بين السياسات التجارية والبيئية. ولكن ينبغي أن يراعى، مع هذا، أنه لا توجد في الكثير من الحالات صلة واضحة بين التجارة والبيئة، وأنه لا يجوز بصفة عامة أن تستخدم السياسات التجارية وسيلة لتحقيق أهداف بيئية. وفي مجال متابعة الاستدامة البيئية، يجب على الحكومات أن تستخدم تدابير مباشرة لمعالجة تشوهات محددة أو اخفاقات سوقية.

باء - التوصيات

١١١ - قد ترغب اللجنة في اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) دعوة الأونكتاد إلى القيام، بالتعاون مع برنامج البيئة ومنظمة التجارة العالمية وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة وسائر المؤسسات المختصة، إلى النظر في إعداد ورقة معلومات أساسية للجنة تتضمن استعراضاً لذلك الحجم المتزايد من البحوث المضطلع بها على يد المؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية، بما في ذلك البحوث القائمة في إطار المشاريع التي تدعمها وكالات المعونة الدولية والثنائية، بشأن الروابط المتبادلة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة، وذلك بهدف تحديد الثغرات المحتملة وتيسير تبادل المعلومات وتشجيع جهود بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(ب) تشجيع البرنامج الانمائي والأونكتاد وبرنامج البيئة على زيادة تعزيز مساعدتهم التقنية في مجال بناء القدرات على صعيد دمج السياسات التجارية والبيئية والانمائية؛

(ج) التوصية إلى حكومات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووكالات المعونة المتعددة الأطراف بتعزيز جهودها الرامية إلى تنفيذ التدابير اللازمة لتحسين وصول البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى الأسواق والتكنولوجيا والتمويل، وبناء القدرات لدعم جهود هذه البلدان التي تستهدف الاستيعاب الداخلي للعوامل البيئية الخارجية. وبوسع المنظمات الدولية أن تضطلع بمزيد من العمل في هذا المجال بغية تحديد نهج مبتكرة في هذا الشأن؛

(د) فيما يخص الوسم الأيكولوجي وبعض الشروط الأخرى المتصلة بالتغليف وإعادة التدوير، ينبغي دعوة الأونكتاد وبرنامج البيئة إلى القيام، بالتعاون مع المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة، بتحليل كيفية تعزيز الشفافية والتعاون الدولي، ولا سيما عند احتمال وجود آثار سلبية لتلك الشروط، إلى جانب توصية الحكومات باتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيف حدة الآثار الضارة المترتبة على هذه الشروط بالنسبة للبلدان النامية من خلال توفير مرافق كافية لإعادة تدوير المواد التي يستخدمها المصدرون من البلدان النامية، وتقديم مساعدة تقنية من أجل تحسين إمكانية إعادة تدوير واستخدام هذه المواد؛

(هـ) تشجيع برنامج البيئة والأونكتاد على الاستمرار في استكشاف نطاق "أوجه التكافؤ" والإقرار المتبادل فيما بين خطط الوسم الأيكولوجي؛

(و) دعوة المنظمة العالمية للتجارة والأونكتاد وبرنامج البيئة إلى القيام، بدراسة دقيقة لآثار التدابير التجارية المقترحة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بالنسبة للتجارة والتنافسية لدى البلدان

النامية، إلى جانب دراسة كيفية توفير التعويض عن الخسائر الاقتصادية والتجارية الناجمة من أجل تشجيع الامتثال للاتفاقات؛

(ز) دعوة المؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف والثنائية إلى تزويد البلدان النامية بالمساعدة التقنية من أجل وضع آليات تتعلق باعتماد وتبرير المطالبات المتصلة بالتعويضات، على النحو الذي سبقت الإشارة إليه، وتيسير تصدير المنتجات الملائمة للبيئة من البلدان النامية؛

(ح) تشجيع المنظمات الدولية والبرامج الانمائية الثنائية على إجراء تحليل تجريبي على بناء القدرات من أجل مساعدة الحكومات في تقييم الآثار البيئية للسياسات التجارية، بهدف تيسير السياسات الوطنية الرامية إلى تجنب الآثار البيئية الضارة أو تخفيف حدتها.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، (A/CONF.151/26/Rev.1 (Vol. I and Vol.I/Corr.1, Vol. II, Vol. III and Vol. III/Corr.1)) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ١٣ (E/1994/33/Rev.1)، الفصل الأول، الفقرات ٢٥ - ٤٢.

(٣) سوف يناقش تقرير شامل لعدد من الدراسات التي تتعلق ببلدان بعينها، التي أجريت في إطار مشروع مشترك بين الأونكتاد والبرنامج الإنمائي بشأن التوفيق بين السياسات البيئية والسياسات التجارية، وذلك في اجتماع لفريق من الخبراء الرفيعي المستوى، ويقوم البرنامج الإنمائي باستضافة هذا الاجتماع (نيويورك، ١٠ - ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥).

(٤) فيما يلي قائمة الاجتماعات:

(أ) الفريق الحكومي الدولي المعني باللحوم، الدورة الخامسة عشرة، ٣ - ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، لتغطية الشواغل البيئية في قطاعي اللحوم والماشية: القضايا الأساسية والآثار المتعلقة بالتجارة؛

(ب) الفريق الفرعي المعني بالجلود الكبيرة والصغيرة، الدورة الرابعة، ٢٧ - ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، لمناقشة آثار معالجة الجلود الكبيرة والصغيرة والمدبوعة؛

(ج) الفريق الحكومي الدولي المعني بالجوت والكتان والألياف المماثلة، الدورة التاسعة والعشرون، ٦ - ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، لتناول الجوت والبيئة؛

(د) اجتماع فريق الخبراء بشأن التطبيقات المتنوعة للموارد الاحيائية من قبيل الجوت والكتان والليف والسيزال والألياف المماثلة، ٥ - ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، لتغطية مواضيع من بينها إمكانات الطاقة المستمدة من فضلات الجوت والكتان والليف والسيزال؛

(هـ) الفريق الحكومي الدولي المعني بالنبيذ ومنتجات الكروم، الدورة السادسة، ٥ - ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، لاستعراض التطورات الحادثة في مجال التشريعات البيئية وآثارها بالنسبة للتجارة في العام الماضي؛

(و) المشاورة التقنية المتعلقة بمدونة قواعد سلوك الصيد المسؤول، ٢٦ أيلول/سبتمبر - ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، لمناقشة مشروع مادة عن الممارسات والتسويق بعد الجني فيما يتصل بمدونة قواعد السلوك، مما يغطي جوانب من جوانب البيئة والتجارة وحفظ الموارد المائية الحية.

(٥) المجالات العشرة هي: إضفاء الصفة الداخلية؛ والمعايير البيئية؛ والاتجاهات الجديدة في ميدان رسم السياسات البيئية؛ والوسم والتصديق في المجال الايكولوجي؛ ودور العلوم؛ ومؤشرات البيئة المستدامة؛ والاتفاقات المتعددة الأطراف؛ والتمويل الإضافي ونقل التكنولوجيا؛ والحوافز الإيجابية لزيادة التوفيق بين التجارة والتنمية؛ وبناء القدرات.

والتعاون بين الأونكتاد والبرنامج الإنمائي يغطي أيضا الاستيعاب الداخلي للعوامل الخارجية، مما يمثل قضية أساسية في الصلة القائمة بين التجارة والتنمية. والأعمال المعنية تركز على المشاكل العملية التي ينبغي حلها حتى لا تؤدي السياسات المتبعة بشأن الاستيعاب الداخلي إلى إعاقة الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية، وحتى تكون هذه السياسات متمشية مع الظروف الاقتصادية والمالية والمؤسسية والقانونية والاجتماعية التي تشهدها تلك البلدان. انظر E/CN.17/1994/CRP.2.

(٦) على سبيل المثال، قام المعهد الدولي للتنمية المستدامة في وينبغ بكندا بنشر: GATT, the WTO and Sustainable Development (Winnipeg, 115D, 1993).

(٧) على سبيل المثال، تقوم كلية أمريكا اللاتينية للدراسات الاجتماعية بتنفيذ مشروع بدعم من مركز البحوث الإنمائية الدولية بكندا، ويتألف من دراسات حالة إفرادية بشأن صلات التجارة والتنمية، وقد أجرى هذه الدراسات باحثون في بلدان نامية.

(٨) مجموعة "غات"، "تقرير عن ندوة مجموعة "غات" بشأن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة" و "أنباء وآراء من مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة" (TE 008، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤).

(٩) المقصد الأساسي من البرنامج هو حماية صحة المستهلكين وكفالة ممارسات عادلة في ميدان تجارة الأغذية. وتضم لجنة دستور الأغذية الدولي ١٥٠ بلدا عضوا. ولقد اعتمدت عبر السنين عددا كبيرا من المعايير الغذائية؛ وقوانين للممارسة الصحية والتكنولوجية؛ ومستويات للحد الأقصى للمخلفات من مبيدات الآفات والعقاقير البيطرية وسائر الملوثات في ميدان الغذاء؛ وكذلك مستويات قصوى من الإضافات الغذائية. واعتمدت اللجنة أيضا مبادئ توجيهية للوسم الايكولوجي. وهناك توصيات كثيرة من التوصيات المتعلقة بدستور الأغذية تتصل بالقضايا الصحية، وقد طالبت منظمة الأغذية والزراعة دولها الأعضاء بأن تدرج هذه التوصيات في الممارسة الصحية العامة، باعتبار أن الأغذية التي تمتثل لهذه التوصيات تعد أغذية مأمونة وتوفر حماية صحية مناسبة.

(١٠) الأونكتاد، "أثر السياسات المتصلة بالبيئة على تنافسية الصادرات والوصول إلى الأسواق" (TD/B/41(1)/4).

(١١) شرع الفريق في مداولاته بشأن التعاون الدولي في مجال الوسم الايكولوجي في دورته الأولى التي عقدها في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ووفقا لصلاحيات الفريق، يلاحظ أنه قد ركز مداولاته على: إجراء تحليل مقارن للنظم الحالية والمزمعة بهدف مناقشة مفاهيم من قبيل الإقرار المتبادل وأوجه التكافؤ؛ والقيام ببحث عن الاحتمالات المتصلة بمراعاة مصالح البلدان النامية عند وضع معايير للوسم الايكولوجي. ولقد يسر من المناقشات ذات الصلة تقرير الأمانة المعنون "الوسم الايكولوجي والفرص السوقية فيما يتعلق بالسلع المواتية للبيئة" (TD/B/WG.6/2).

(١٢) يمكن تعريف "الإغراق الايكولوجي" بأنه الممارسة التي يتبعها البلد فيما يتصل بتعمد تحديد معايير عند مستوى منخفضا ومصطنع، أو عدم تنفيذ هذه المعايير، وذلك من أجل تحقيق ميزة تجارية تنافسية أو جذب الاستثمارات.

(١٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "Environmental Policies and Industrial Competitiveness, Paris, (1993)".

(١٤) Piritta Sorsa, "Environmental protectionism, North/South trade, and the Uruguay Round" وهذه دراسة مقدمة إلى الندوة المعنية بالاقتصاد العالمي عقب جولة أوروغواي، مع بعض الآثار المترتبة بالنسبة للنمسا، ورقة عمل لصندوق النقد الدولي WP/95/6.

(١٥) كثيرا ما تسهم الصلات التجارية والاستثمارية القائمة مع البلدان التي تسودها شروط بيئية متشددة في إيجاد معايير بيئية عالية، ولا سيما في حالة الشركات الأكبر حجما التي تتصل على نحو مباشر بالعملاء الأجانب وتمتلك وسائل مالية وتكنولوجية تمكنها من الاستثمار في التحسينات البيئية. والشركات الأكبر حجما ببعض البلدان النامية تستخدم أيضا، على نحو متزايد، معايير إدارة النوعية الواردة في السلسلة ٩٠٠٠ من معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (وهي لا تتصل بالبيئة). وفي هذه البلدان يلاحظ أن ثمة اهتماما كبيرا في تلك العملية الجارية في المنظمة، التي تهدف إلى وضع معايير مماثلة لنظم الإدارة البيئية من خلال السلسلة ١٤٠٠٠ بالمنظمة. وهناك شركات كثيرة من الشركات الأكبر حجما بالبلدان النامية، تدرك أن المعايير الواردة في السلسلة ١٤٠٠٠ بالمنظمة توفر أساسا للتصديق على شركة أو تسجيلها من قبل طرف ثالث، مما يعطيها مزيدا من المصداقية لدى المؤسسات المالية وشركات التأمين والمنظمين والمستهلكين.

(١٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "Trade and Environment: Processes and Production Methods" (Paris, 1994).

(١٧) "The measurement of the impact of environmental regulations on trade" (CCP 95/15)

(١٨) H.L.M. Kox, "The international commodity-related environmental agreement: background and design", Paper prepared for the ICREA Research Project, Faculty of Economics and Econometrics, Free University, Amsterdam (June 1994).

(١٩) "The economic assessment of production-related environmental impacts: an FAO manual" (ESC/M/94/7).

(٢٠) انظر سلسلة منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة "البيئة والتجارة"، وخاصة الأعداد ٦ و ٧ و ١٠.

(٢١) اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى، لعام ١٩٧٢، والمعدلة في عام ١٩٩٢.

(٢٢) مكتب تقييم التكنولوجيا، "التجارة والتنمية: النزاعات والفرص"، (واشنطن العاصمة، المطبعة الحكومية بالولايات المتحدة، ١٩٩٣)، الصفحتان ١٢٠ و ١٢١: إن ثمة اتجاها لجعل النفقات المحلية بندا رئيسيا في المشاريع البيئية الكبيرة، وذلك فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالتعمير على الصعيد المحلي (بناء منشآت لمعالجة المياه المتخلفة، وإقامة مدافن للقمامة أو محارق لها، وتركيب معدات لتنظيف محطات الطاقة، وما إلى ذلك) أو فيما يتعلق بالمواد المنخفضة القيمة، التي كثيرا ما يمكن توفيرها بأسعار أرخص

على الصعيد المحلي. وهناك جزء كبير من الإنفاق البيئي في البلدان الصناعية يتصل بالتشغيل اليومي لمرافق المياه والمياه المتخلفة وجمع النفايات والتخلص منها.

(٢٣) منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي "Export promotion and environmental technologies" (OECD/GD(94)/9).

(٢٤) مكتب تقييم التكنولوجيا، مرجع سبق ذكره.

(٢٥) Keith Kozloff and Olatokumbo Shobowale, "Rethinking development assistance for renewable electricity" (Washington, D.C., World Resources Institute, November 1994).

(٢٦) TD/B/40(1)/4. في إطار استخدام تعريف لمعدات خفض التلوث، وهو تعريف وارد في دراسة حديثة لوكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة، قدرت أمانة الأونكتاد أن التجارة العالمية تناهز ٦,٦ بليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢. ومن الجدير بالذكر أن البلدان الآسيوية النامية قد استوعبت ما يقرب من ثلث صادرات منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٢. وقراءة ٩ في المائة من الواردات الآسيوية كانت مقدمة من التجارة على الصعيد الداخلي بآسيا.

(٢٧) من شأن الاستخدام المتزايد لهذه المنتجات من قبل البلدان النامية نفسها أن يسهم في حماية البيئة هناك. كما يمكن أن يحقق وفورات في مبالغ النقد الأجنبي المنفقة على الواردات البديلة. وعلاوة على ذلك، يمكن تعزيز الاستدامة الطويلة الأجل للإنتاج مع إمكانية تحقيق وفورات التكاليف، بفضل الأخذ بممارسات بيئية مفضلة، مما يؤدي إلى تحسين التنافسية. والوقت اللازم للحصول على هذه الآثار الطويلة الأجل يشكل اعتباراً هاماً بالنسبة للبلدان النامية.

(٢٨) "The OECD environmental industry: situation, prospects and government policies" (OECD/GS(92)1).

(٢٩) التقرير النهائي للفريق العامل المخصص المعني بتوسيع نطاق الفرص التجارية أمام البلدان النامية (TD/B/41(1)/7 و TD/B/WG.4/15).

(٣٠) المعلومات المتصلة بهذه المنتجات واردة في Consolidated List of Products Whose Consumption and/or Sale Have Been Banned, Withdrawn, Severely Restricted or Not Approved by Governments (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.IV.3).

(٣١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، The Environmental Effects of Trade (Paris, 1994); "Methodologies for trade and environment reviews" (OECD/GD/(94)103).

(٣٢) انظر، على سبيل المثال، "برنامج الأونكتاد للتعاون التقني بشأن التجارة والتنمية" (TD/B/WG.6/MISC.1).

(٣٣) يضطلع أيضا بأنشطة للتعاون التقني يمكن لها أن تسهم في بناء القدرات، وذلك كجزء من المشاريع الإقليمية، التي يمولها البرنامج الإنمائي وينفذها الأونكتاد، تتعلق بآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

— — — — —